

٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ - لا يعتد إلا بالنص المحرر باللغة الإنجليزية

## المنتدى العالمي للأغذية والزراعة

البيان الختامي لعام ٢٠٢٤

### النظم الغذائية لمستقبلنا: تضافر الجهود من أجل عالم خالٍ من الجوع

١. نحن وزراء زراعة ٦١ دولة اجتمعنا في يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ في مؤتمر برلين السادس عشر لوزراء الزراعة بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي للأغذية والزراعة، وأجرينا مناقشات معمقة وناجحة.

٢. ندرك مع بالغ القلق أن العالم لا يزال في خضم أزمة غير مسبقة للأمن الغذائي العالمي. إنه من المستبعد تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في "القضاء على الجوع" حتى عام ٢٠٣٠ بالتدابير المتخذة حتى الآن. يعاني ما يصل إلى ٧٨٣ مليون شخص من الجوع و٢,٤ مليار آخرين من انعدام متوسط أو شديد للأمن الغذائي<sup>١</sup>. إذا لم تتخذ إجراءات جزرية، فمن المتوقع أن يظل حوالي ٦٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع في عام ٢٠٣٠. وندرك تمام الإدراك أننا في حاجة ملحة إلى تكثيف جهودنا لمكافحة أسباب هذه المعاناة للجميع. ونقر في هذا السياق بأن الحروب والصراعات في مختلف أنحاء العالم تُعد سبباً من الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية. ونشدد على الحاجة إلى إتاحة إمكانيات موثوقة وراسخة وكافية للمدنيين في مناطق الصراعات من أجل الوصول إلى الغذاء دون عائق. ونتمن بصفة خاصة الدور الداعم للمنظمات الدولية ومنظمات التعاون الإقليمي ذات الصلة في هذا الصدد.

٣. يعاني ٢٥٨ مليون شخص يعيشون في ٥٨ بلداً من انعدام حاد للأمن الغذائي. فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، نعيد ذكر مواقفنا الوطنية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن د إ ط - ١ / ١١ وقرار مجلس الأمن د إ ط - ٦ / ١١). ونسلط الضوء على المعاناة البشرية والآثار السلبية الإضافية للحرب في أوكرانيا أيضاً فيما يخص الأمن الغذائي وأمن الطاقة عالمياً وسلاسل الإمداد والاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي والتضخم والنمو، مما زاد من تعقيد بيئة السياسات بالنسبة للبلدان ولاسيما البلدان النامية وأقلها نمواً والتي ما زالت في طور التعافي من جائحة كوفيد-١٩ والاضطراب الاقتصادي الذي عرقل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة المتضمنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤. نرى أيضاً أن العالم يعاني من آثار أزمته المناخ والتنوع البيولوجي وما يتسببان فيه من ضغوط على النظم الزراعية والغذائية. من اللازم اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة تغير المناخ وتقليل فقدان التنوع البيولوجي. تقتضي هذه الأزمات المتعددة والمركبة أن تكون نظمنا الزراعية والغذائية مهيأة للمستقبل من أجل إعمال الحق في غذاء كافٍ بوصفه حق من حقوق الإنسان. إن الحاجة إلى تحويل نظمنا الزراعية

<sup>١</sup> حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٣

والغذائية نحو الاستدامة والقدرة على الصمود وإلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بأسرها تزداد إلحاحًا. ومن ثم، نرحب بقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام ٢٠٢١ وعملية تقييم حصيلتها في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك تطوير المسارات الوطنية، باعتبارها آليات لخلق الزخم من أجل العمل من المستوى العالمي وحتى المستوى المحلي.

٥. ندرك بأننا لن يسعنا أن ننجح في هذه المهام إلا من خلال توحيد صفوفنا والعمل معًا بروح من السلام والتعاون. وعلى خلفية ما ورد، نلتزم باتخاذ الإجراءات التالية:

## نداء من أجل العمل

### تعزيز الإنتاج المستدام

٦. نلتزم بمواصلة **التحول المطلوب** بشكل ملح نحو نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة وبتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصًا الهدف الثاني منها والمتمثل في "القضاء على الجوع"، وبالتالي نحو الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. ونقر بالحاجة الماسة إلى تعزيز جهودنا نحو دعم وتحويل النظم الزراعية والغذائية لضمان الأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من حدة الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي وفقًا للسياسات والقدرات الوطنية ورهنًا بها.

٧. نلتزم بتشجيع الممارسات والتكنولوجيات الزراعية القادرة على الصمود والمستدامة في سبيل تعزيز **الإنتاج الزراعي المستدام والنمو الإنتاجي المستدام**. إن هذا أمر ضروري من أجل ضمان الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من سكان العالم وإدراج دخل ملائم للمجتمعات التي تعتمد على النظم الزراعية والغذائية كسبل رزق. وفي هذا الصدد، ندعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية والتي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

٨. وفي الوقت ذاته، سنسعى جاهدين إلى تقليص **الانعكاسات السلبية** التي يخلفها الإنتاج الزراعي والغذائي **على البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي** بشكل ملموس، وتعزيز آثاره الإيجابية بشكل كبير لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التكتيف المستدام والاقتصاد البيولوجي والاقتصاد الدائري ونهج الزراعة الإيكولوجية والنهج المبتكرة الأخرى. ومن الأمثلة على الأدوات القابلة للتطبيق هي الزراعة المحكّمة والتقنيات الإنتاجية المعتمدة على الزراعة العضوية والتربية الكفوة للنباتات والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والحراثة الزراعية والحلول القائمة على الطبيعة. وفي هذا الصدد، نشيد بكل من "التحالف من أجل تحويل النظم الغذائية من خلال الزراعة الإيكولوجية" وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، آخذين بعين الاعتبار الاختلافات بين نظم الإنتاج ومواطن ضعفها.

٩. إننا إذ نتناول التحديات قصيرة الأمد المتعلقة بالأزمات المتعددة سالفة الذكر، لا نزال أكثر التزامًا بتحقيق **أهدافنا متوسطة وطويلة الأجل** المتمثلة في إضفاء المزيد من الشمول والقدرة على الصمود والاستدامة على النظم الزراعية والغذائية، مدركين للاستثمار اللازم لتحقيق هذه الأهداف.

١٠. وفي ضوء ما كشفته الأزمات المتعددة من اعتماد البلدان على مصادر غذائية وحيدة، تؤكد على أهمية تشجيع الإنتاج والأسواق وسلاسل القيمة الغذائية المحلية والإقليمية الأكثر تنوعاً ودعم التنمية الريفية من أجل تكملة التجارة الدولية مع مجموعة متزايدة التنوع من الشركاء التجاريين وتكوين نظم زراعية وغذائية تتميز بالمزيد من القدرة على الصمود وجودة الأداء.

١١. ندرك أن الإنتاج الغذائي المستدام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستهلاك الغذائي المستدام والبيئات الغذائية الأكثر صحة والمواتية. وندعو الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما فيهم المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى الترويج لمجموعة من الأنشطة المستندة إلى النصائح العلمية لتيسير عملية القيام باختيارات مدروسة وأكثر صحة ومستدامة على المستهلكين. وملتزم بالدفع إلى أمام بالسياسات الرامية إلى تشجيع الخيارات المستدامة والأكثر صحة في الاستهلاك الغذائي والأنماط الغذائية الصحية من النظم الزراعية والغذائية المستدامة. ينبغي أن يتضمن هذا أنشطة لتوعية المستهلكين من خلال الحملات التثقيفية والإعلامية وتحسين البيئات الغذائية وتوفير الطعام المغذي والقدرة على تحمل تكلفته.

١٢. سندعم أساليب الإنتاج المستدام والأصناف النباتية وسلالات الحيوانات المتلائمة محلياً، وكذلك الأعلاف والأغذية المنتجة محلياً وبمراعاة الاستدامة، ذلك في سبيل تحسين دورات الإنتاج والمغذيات وتحسين الإمداد بالأغذية ميسورة التكلفة والطازجة والمتنوعة، مع أخذ المعارف التقليدية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية بعين الاعتبار.

١٣. نلاحظ أن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام في سياق النظم الزراعية والغذائية. ومن ثم، نشيد بعمل شرم الشيخ المشترك من أجل تنفيذ العمل المناخي المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي وإعلان الإمارات حول النظم الغذائية القادرة على الصمود والزراعة المستدامة والعمل المناخي، ونحيط علماً بإعلان نيروبي. وملتزم بترويج النظم الغذائية والممارسات والأساليب الزراعية الذكية مناخياً من أجل دعم مواصلة الإنتاج الغذائي خصوصاً في البلدان والمناطق التي تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ. ونقر بالوضع الفريد لقطاع الزراعة كونه إحدى القوى الدافعة وراء تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وفي الوقت ذاته من المتضررين بسببهما. ونشدد على دور النظم الزراعية والغذائية -باعتبارها جزءاً هاماً من الحل- في حماية التنوع البيولوجي وحفظه واستعادته واستخدامه على نحو مستدام وفي محاربة تغير المناخ، ذلك تماشياً مع نهج صحة واحدة. ونؤكد أن النظم الزراعية والغذائية المستدامة والاقتصاد البيولوجي لهم دوراً حيوياً في إيجاد مخرج من أزمة المناخ والتنوع البيولوجي.

١٤. نلاحظ أن ممارسات الإدارة المستدامة لتربية الماشية من شأنها أن تقدم إسهاماً إيجابياً في التنوع البيولوجي والتغذية وفي تحقيق الأهداف طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ.

١٥. نؤكد على أن حفظ الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام يعتبران أمرين حاسمين لضمان قدرة المحاصيل والماشية على التأقلم ويُعدا من الركائز الأساسية لحفظ التنوع البيولوجي. وسوف ندعم باستمرار إمكانات الحصول على المنافع الناشئة عن استخدام تلك الموارد الوراثية والتفاسم العادل والمنصف لها. وندرك الدور الحيوي الذي يضطلع به المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية التنوع البيولوجي وحفظه والاستخدام المستدام له.

بالتوافق مع الأولويات والتفضيلات الوطنية، سندعم البحث والابتكار في مجال تربية النباتات والحيوانات بهدف تحسين الصحة وقوة التحمل وكفاءة الإنتاج والتعجيل بقدرات الإنتاج الزراعي على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

١٦. سنوجه جهودنا بالكامل نحو تحقيق أهداف الاتفاقات والصكوك الدولية المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي بشكل متسق، ولا سيما اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي وضعته الأطراف في الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

١٧. نسلط الضوء على الحاجة الحيوية للزراعة إلى الحصول على قدر كاف من المياه ذات النوعية الملائمة، تماشيًا مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ونذكر أيضًا الحاجة إلى تحسين الإدارة المتكاملة للمياه والممارسات على مستوى الأحواض، بما في ذلك كفاءة استخدام المياه وحفظها والبنية التحتية في قطاع الزراعة. لتخفيف الضغوط الواقعة على كافة موارد المياه السطحية والجوفية، سندعم الإدارة المستدامة للمياه وكفاءة استخدامها في الزراعة. ونؤكد على أهمية حماية موارد المياه الشحيحة ودعم المزارعين ومنتجي الأغذية في الإنتاج بشكل مستدام بهدف تقليص الجريان السطحي والمساهمة في حفظ وتحسين نوعية المياه. ونرحب بالالتزامات الطوعية المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مارس/ آذار ٢٠٢٣ والتي فاق عددها ٧٠٠ التزام والملخصة في خطة العمل المعنية بالمياه.

١٨. توافقا مع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة واستنادًا إلى مبادرات جارية وسابقة أخرى للشراكة العالمية من أجل التربة التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، سوف نرفع من مستوى دراية المزارعين بالإدارة المستدامة للتربة وتطبيقهم لها. نهدف من خلال ذلك إلى دعم صحة التربة عن طريق الحفاظ على المحتويات العضوية للتربة وزيادتها أينما أمكن، واستعادة المستنقعات وحمايتها وتطوير الاستخدام المستدام لها، وبالتالي المساهمة مباشرة في التخفيف من آثار تغير المناخ. هذا من شأنه تقليص تكاليف المدخلات عن طريق الاستخدام الفعال والمستدام للأسمدة الحيوانية والأسمدة المكمورة ومن خلال الممارسات الزراعية، كزراعة محاصيل التغطية والحراثة الزراعية. ونذكر أهمية الممارسات القائمة على عدم حراثة الأرض أو التزام الحد الأدنى منها بالنسبة للإدارة المستدامة للتربة.

١٩. نلتزم بتحسين إدارة الأسمدة عن طريق دعم مدونة السلوك الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام، وانتهاج ممارسات مختلفة للإدارة المستدامة للمغذيات مع مراعاة الظروف المحلية لكل منطقة على حدة، وعن طريق جعلها جزءًا من الإدارة المستدامة والمتكاملة لخصوبة التربة لزيادة الكفاءة وتقليل نسب فقد المغذيات لدى استخدام الأسمدة العضوية وغير العضوية وإغلاق دورات المغذيات. وملتزم باستكشاف ما يحمله إنتاج سماد النيتروجين القائم على الطاقات المتجددة من إمكانات. ونؤكد أيضًا على الحاجة إلى تحسين توافر الأسمدة وإمكانية الوصول إليها بتكلفة ميسورة، ونروج للاستخدام الكفء والمسؤول للأسمدة، بما في ذلك من خلال الإنتاج المحلي للأسمدة.

٢٠. ندرك أن فصيلة البقوليات توفر مزايا مختلفة، منها قدرتها على تثبيت النيتروجين وتحسين صحة التربة وزيادة الإمدادات المحلية من العلف. كما يمكنها في الوقت ذاته المساهمة كمصدر للبروتين في نمط غذائي صحي ومتوازن.

٢١. سنعزز الإدارة المتكاملة للآفات للتقليل من الأخطار المحتملة لمبيدات الآفات على صحة البشر والبيئة والتي يتم تحديدها بالأدلة العلمية، ولتجنب مقاومة مبيدات الآفات. وسنقوم بذلك من خلال دعم أنظمة الإنذار المبكر وتقنيات إدارة المحاصيل والاستخدام المسؤول لمستحضرات وقاية النباتات ومن خلال تشجيع الحد من المخاطر والأساليب البديلة التي تزود المزارعين بالسبل والمعرفة اللازمة للقيام بالمكافحة البيولوجية والتقنية للآفات والأمراض.

٢٢. سندعم إجراء المزيد من البحوث التي نحتاج إليها بشدة من أجل النظم الزراعية والغذائية المستدامة والتي تتناول أيضًا سبل تطبيق النتائج وتوسيع نطاقها بأفضل صورة. سنقوم بذلك بالتعاون مع المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة العاملين ميدانيًا. وسنعمل على زيادة حجم وتنوع مبادرات وبرامج البحث والتطوير التعاونية الدولية. ونقر بأهمية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وضرورة احترام حقوق كل منها في حماية معارفه التقليدية.

٢٣. سنشجع الاستثمارات المسؤولة العامة منها والخاصة، وحيثما ينطبق ذلك وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني وكذلك مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. ونسلم بضرورة النهوض بالاستثمارات المسؤولة وتوفير التمويل والائتمان، بما في ذلك الائتمانات بالغة الصغر، ودعم تطوير الأدوات المالية المبتكرة للاستفادة بشكل أفضل من الأموال العامة والخاصة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وندعو المجتمع العالمي إلى التعجيل بالاستثمارات في الزراعة المستدامة وإعادة تخصيص الأموال لقطاع الزراعة على هيئة استثمارات مسؤولة والتي يحتاج إليها هذا القطاع احتياجًا ماسًا. ونهيب بالبلدان جميعها النظر في سياساتها الحالية وهيكل الحوافز الخاصة بها، وزيادة التزامها بإيجاد مداخل وحلول لضمان الاتساق التام بين السياسات الوطنية وأهداف تنمية النظم الغذائية.

٢٤. نؤكد على أن التحول نحو نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود ومستدامة يستلزم أوجه متعددة من الابتكار. ونلتزم بدعم تطوير واستخدام التكنولوجيات والممارسات الجديدة المستدامة عبر كافة مراحل نظم الزراعة والغذائية. ونشاطر الرأي أنه من اللازم وضع النهج والابتكارات والتكنولوجيات المجربة والموجهة نحو تحقيق الاستدامة موضع التطبيق بشكل أكثر نشاطًا واستخدامها على نطاق أوسع، مما يتطلب بذل جهود في بناء القدرات وتنمية المهارات. ونكرر التأكيد على الدور الهام الذي من شأن الاقتصاد البيولوجي أن يلعبه في تحول النظم الزراعية والغذائية واستدامتها.

٢٥. نؤكد على أنه ينبغي حصول كافة أصحاب المصلحة على إمكانية للوصول إلى ما يدره التقدم والابتكار العلمي والبيانات العلمية من منافع. في هذا الصدد، نرحب بتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، ونلتزم بتيسير الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واستيعابها وتنفيذها. ونسلط الضوء على الدور الهام

لروابط المزارعين والخدمات الإرشادية والجماعات المحلية في تزويد المزارعين بالمعلومات والمعرفة ذات الصلة بشكل مفهوم ومكيف محليًا ومراعٍ لنوع الجنس ومقنع.

٢٦. نحن على قناعة من أن النظم الغذائية المستدامة تتطلب تعزيز مؤسسات الحوكمة العالمية والوطنية التي تؤدي عملها والموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة لتخطي كافة أشكال التمييز وخصوصًا بالنظر إلى المناطق الريفية. من المجالات التي تحتاج إلى الحوكمة على سبيل المثال تعزيز المؤسسات لضمان حقوق حيازة الأراضي ولاسيما للنساء والشباب، وسجلات الأراضي، وإمكانيات الحصول على البذور المكيفة مع الظروف المحلية وعالية الجودة، وأنظمة التسجيل والرقابة الخاصة بمبيدات الآفات، وترخيص تسويق العقاقير البيطرية، والوقاية من مخاطر السلاسل الغذائية وإدارتها، والمعلومات عن الطقس والسوق، وكذلك إمكانيات الوصول المُنصف إلى التمويل والبنية التحتية الريفية. وسوف ندعم التنسيق عبر القطاعات المختلفة واتساق السياسات.

### تعزيز سلاسل الإمداد المستدامة والقادرة على الصمود

٢٧. نبرز حقيقة أن التجارة الدولية تسمح بإمداد مستقر ومتنوع بالأغذية الآمنة والمغذية على النطاق العالمي. ومع ذلك، تتعرض سلاسل القيمة الزراعية العالمية بشكل متزايد للخطر جراء الحروب والصراعات، وفرض القيود غير المبررة على التجارة، وظواهر الطقس المتطرفة، وتفشي الآفات والأمراض، والتضخم والأسواق المتقلبة. ونلاحظ أن هذه المخاطر تطل بشدة الدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص.

٢٨. نلتزم بدعم نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز باستناده إلى قواعد ثابتة وبكونه مفتوحًا وأمنًا وشفافًا وغير تمييزي وشاملاً ومنصفًا ومستدامًا، ومتخذًا منظمة التجارة العالمية محورًا لعمله. ونؤكد على أهمية عدم فرض تدابير غير مبررة ومقيدة للتجارة مثل حظر أو قيود التصدير التي من شأنها أن تقوّض الأمن الغذائي العالمي. ونشيد بإنجازات المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية وخصوصًا القرار الوزاري بشأن إعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من أي حظر أو قيود مفروضة على الصادرات. ونؤكد على أهمية التبادل العاجل للمعلومات ذات الأهمية حول السياسات التي قد تؤثر على تجارة وأسواق الأغذية والزراعة تلافياً للتقلبات الشديدة في الأسعار والتي تؤثر على المنتجين والمستهلكين كذلك. ونشدد أيضًا على أهمية المعايير متعددة الأطراف والمستندة إلى أسس علمية لحماية المستهلكين والبيئة، ونشجع اتباع المعايير الدولية ذات الصلة تسهيلًا للتجارة. ونلتزم بالعمل بشكل بناء مع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين تمهيدًا للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية بهدف تحقيق نتيجة إيجابية. ونلتزم بالمساهمة في النقاشات حول الشؤون الخاصة بالمفاوضات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة والتفويضات الوزارية الأخرى ذات الصلة خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.

٢٩. نقر بالدور الهام الذي تلعبه مبادرة مجموعة العشرين بشأن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في تحسين شفافية الأسواق الزراعية والاستجابة السياسية لشؤون الأمن الغذائي. نشدد على ضرورة تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية لكي يتمكن من توفير البيانات حول وضع سوق الأغذية في الوقت المناسب. ونؤكد في هذا الصدد على الحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة الطوعية وتذكير جميع المشاركين في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية بما قطعوه من التزام

بتوفير كافة البيانات ذات الصلة، بما فيها البيانات بشأن المخزونات والأسعار، والمساعدة في توسيع نطاق عمل نظام المعلومات في مجال متابعة أسواق الأسمدة والزيوت النباتية، وكذلك دعم عمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية مع شركائه في أنظمة الإنذار المبكر فيما يخص الانعدام الحاد للأمن الغذائي.

٣٠. ندعو إلى إيصال الحبوب والمواد الغذائية والأسمدة/ المدخلات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا دون عوائق عبر البحر الأسود. ونرحب ببرنامج حبوب من أوكرانيا. إن هذا ضروري لتلبية طلب البلدان النامية والأقل نموًا، وخصوصًا في إفريقيا. وفي هذا السياق، إذ نشدد على أهمية الحفاظ على أمن الغذاء والطاقة، ندعو إلى وقف التدمير العسكري والهجمات الأخرى على البنية التحتية ذات الصلة.

٣١. نسلط الضوء على أهمية تطبيق أفضل الممارسات والضوابط الوقائية لمكافحة مخاطر سلامة الأغذية وأمراض الحيوانات وآفات وأمراض النباتات. لن تصير سلاسل الإمداد قادرة على الصمود أو مستدامة إلا بمعالجة تلك المخاطر. تماشيًا مع نهج صحة واحدة، من اللازم دعم كل ما تمتلكه القطاعات المختلفة من قدرات لوضع أنظمة وطنية للوقاية والاستعداد والسيطرة بالنظر إلى الأمراض المعدية ومقاومة مضادات الميكروبات لدى البشر والحيوانات. وسندعم الاستخدام المتعقل والمسؤول لمضادات الميكروبات حسبما تنص عليه مدونة السلوك للحد من مقاومة المضادات الميكروبية المنقولة بالأغذية واحتوائها. ولهذا الغرض، نؤكد على الدور الهام للتعاون الرباعي (الذي يجمع بين منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

٣٢. نلاحظ أن سلاسل الإمداد المستدام بالسلع الزراعية قد تخلف أثرًا إيجابيًا على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ونؤكد على أنها من شأنها أن تساعد في تشجيع الإنتاج وأنماط الاستهلاك المستدامين والمساهمة في وقف فقدان الغابات وتدهورها. ونباشد القطاع الخاص تحمل المسؤولية عن تحويل سلاسل الإمداد الخاصة به. في هذا الصدد، سنقوم في جملة أمور بتيسير الحوار بين كافة الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على امتداد سلسلة الإمداد عن طريق الاستفادة من المبادرات الموجودة بالفعل، وبتحليل وتشجيع التكنولوجيات المتاحة، ومساعدة أصحاب المصلحة وخصوصًا أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المنتجين التابعين لها. ونبرز ضرورة رصد آثار القواعد التنظيمية ذات الصلة لضمان عدم تأثيرها سلبيًا على الأمن الغذائي ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

٣٣. نشدد على أهمية كون علاقات السوق منصفة لكافة الأطراف الفاعلة على امتداد السلسلة. ونلتزم بتعزيز موقف المزارعين ولاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتيسير مشاركتهم في الأسواق وإنتاج القيمة المضافة. وسنسعى جاهدين إلى ضمان تعزيز حقوق أصحاب المصلحة جميعهم على امتداد سلسلة القيمة، بما فيهم عاملي المزارع والمزارعات وشباب المزارعين.

٣٤. نراقب بقلق ارتفاع الأسعار والاضطرابات المستمرة في سلاسل الإمداد العالمية وزيادة تقلبات أسعار الأغذية والأعلاف والأسمدة. نحن على اقتناع من أن سلاسل الإمداد الشفافة والقادرة على الصمود والمستندة إلى قواعد المتنوعة والموثوقة - بما يشمل الإنتاج المحلي - ضرورية لإتاحة إمكانيات الوصول إلى الغذاء الآمن والمغذي للجميع وتوافره بأسعار ميسورة لهم. إن هذا أمر ضروري في سبيل إعمال الحق في غذاء كافٍ خصوصًا للفئات المستضعفة.

٣٥. نؤيد بقوة تعزيز حقوق الإنسان على امتداد سلاسل القيمة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ونؤكد على أن الحوار المعمق مع الأطراف الفاعلة على امتداد السلسلة - في البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء - هو الأساس لقيام سلاسل القيمة بالمساهمة في التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قيام القطاع التجاري باتخاذ العناية الواجبة تجاه حقوق الإنسان على امتداد سلسلة الإمداد الغذائي، نشير إلى التوجيهات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن ترشيد سلاسل الإمداد الزراعي وغيرها من التوجيهات التي من شأنها المساعدة في تحسين مخرجات الاستدامة.

### تقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها

٣٦. نؤكد أن تقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها عنصر أساسي لتحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة. على المستوى العالمي، تُفقد نسبة ١٤% من الغذاء قبل مرحلة البيع بالتجزئة و١٧% منه على صعيدي أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين. كما تُفقد كافة الموارد التي تدخل في إنتاج الأغذية التي يتم التخلص منها. فضلاً عن ذلك، يؤدي التخلص من الأغذية إلى المزيد من الانبعاثات الإضافية. نشجع تضمين فقدان المواد الغذائية وهدرها في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ والمساهمات المحددة وطنياً في اتفاق باريس. إن فقدان المواد الغذائية وهدرها يتسبب عالمياً فيما يقرب من ١٠% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لذا، فتقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها من شأنه أن يساهم بشكل أساسي في مكافحة تغير المناخ.

٣٧. نلتزم بتقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها على امتداد سلسلة الإمداد برمتها. ونؤكد مجدداً غايتنا في تحقيق الهدف ١٢,٣ من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في **تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية** على صعيدي أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين **بمقدار النصف**، وتقليل خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٨. نشجع بقوة تطوير استراتيجيات وطنية من أجل منع وتقليل فقدان المواد الغذائية وهدرها. يتطلب هذا نهجاً نظامياً متلائماً مع السياق المعني، بما يتضمن تحديد الأهداف وقياس فاقد الأغذية والهدر الغذائي وفقاً للمعايير المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير وتطبيق تدابير ملائمة على امتداد سلسلة الإمداد الغذائي برمتها وذلك طبقاً للتسلسل الهرمي لهدر الأغذية. وسوف نكثف جهودنا لإشراك كافة أصحاب المصلحة في هذا الصدد وتشجيع تبادل المعلومات على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. وسنسعى جاهدين إلى دعم المؤسسات الريفية والبنية التحتية والمجتمعات ونحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي من شأنها أن تدعم منع وتقليل فقدان المواد الغذائية في مرحلة ما بعد الحصاد.

٣٩. نؤكد بقوة على الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في **البحوث والتطوير** وخصوصاً من أجل تحسين الممارسات والتكامل في مجال سلاسل القيمة بما يحد من الفاقد والهدر فيما بعد الحصاد. وسنلتزم علاوة على ذلك بتيسير الحلول الرقمية والتكنولوجية القائمة على المعلومات لكافة أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة وذلك فيما يخص المعلومات بشأن السوق. ونؤكد على ضرورة تكثيف جهودنا لتشجيع ودعم الاستثمار المسؤول في مجالات تخزين ونقل ومعالجة وحفظ وتعبئة الأغذية. وندعو المنظمات الدولية إلى المشاركة في هذا الصدد.

٤٠. سنسعى جاهدين إلى تشجيع التبرع بفائض الطعام أو الطعام الذي سيتم لولا ذلك هدره، مثلاً الأغذية التي تقترب من نهاية فترة صلاحيتها للبيع. ونؤكد على الدور الحيوي الذي يلعبه الاقتصاد الدائري وخصوصاً الاقتصاد البيولوجي. فهو يسمح باستخدام المنتجات الفرعية المستمدة من الإنتاج الغذائي كعلف مثلاً وبالتالي الإبقاء عليها داخل السلسلة الغذائية. أما المنتجات الفرعية غير الصالحة للاستهلاك الأدمي أو كعلف، فينبغي الاستفادة منها في إنتاج موارد بديلة قائمة على أساس بيولوجي للاستخدامات المستدامة في القطاعات المختلفة. ونشدد على ضرورة تعزيز الخيارات ذات الفوائد البيئية والصحية الأفضل للبشر والحيوانات والتي تتوحي العناية اللازمة فيما يخص سلامة الأغذية والأعلاف وسلاسل الإمداد.

٤١. سنشجع المبادرات الرامية إلى تثقيف المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات حول سبل منع وتقليل هدر الأغذية. ونلاحظ الحاجة إلى تحسين وصول المستهلكين إلى المعلومات، مثلاً حول التخطيط والتسوق الموجه نحو تلبية الطلب وتواريخ الصلاحية والتخزين والتبريد وحفظ الأغذية والاستخدام الخلاق لبقايا الطعام.

### دعم الفئات المستضعفة

٤٢. نؤكد على أنه من الضروري أن يكون الغذاء المناسب لتلبية الاحتياجات الغذائية للجميع متوفرًا وسهل المنال وميسور التكلفة في كل وقت من أجل إعمال الحق في غذاء كافٍ كحق من حقوق الإنسان. ونبرز في هذا الصدد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي والتي ستحتفل هذا العام بمرور ٢٠ عامًا على صدورها، ولنلتزم بالتعجيل بجهودنا المبذولة من أجل تنفيذها ودعم استخدامها.

٤٣. نقر بأن الفئات المستضعفة التي تواجه التهميش والتمييز والفقر -كمنتجين وكمستهلكين أيضًا- معرضة للتأثر بدرجة أكبر بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأزمات المتعددة. يتأثر بصفة خاصة الأشخاص الذين تنقصهم الإمكانيات الاقتصادية أو الجسدية للحصول على غذاء كافٍ وآمن وصحي وملئ ومغذٍ. ونلاحظ أن خطر انعدام الأمن الغذائي مرتفع بشكل خاص في المناطق الأشد تضررًا بالفعل من تغير المناخ والتدهور البيئي. ونذكر البلدان باحترام ما قطعت من التزامات مالية في إطار دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم البلدان النامية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٤٤. نؤكد أنه يتعين ربط التدابير الرامية إلى دعم النمو الإنتاجي المستدام للنظم الغذائية بتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبضمان سبل عيش أفضل لكافة أصحاب المصلحة ولا سيما في المناطق الريفية. ولنلتزم بتطوير سياسات لاستقطاب الشباب والنساء والمبتدئين المستجدين إلى قطاع الزراعة والأغذية واستبقائهم فيه. ونرمي إلى تعزيز المشاركة في توليد ونقل المعرفة والمهارات والخدمات المالية المناسبة من أجل معالجة الاحتياجات المتغيرة لكل العاملين في هذا القطاع. في هذا الشأن، نشيد بتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات حول تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ونهدف إلى التوعية بالأوضاع المعيشية للأشخاص في المناطق الريفية، ونذكر أن السياسات والمؤسسات ينبغي أن تراعي حماية ودعم سبل عيشهم.

٤٥. في الوقت ذاته، لا يجوز أن نهمل الأوضاع المعيشية لفقراء المناطق الحضرية. ونشدد على الحاجة إلى تشجيع البحوث في مجال الزراعة الحضرية والنظم الغذائية الحضرية والروابط بين الريف والحضر. وعلى خلفية تزايد عدد سكان الحضر، بما في ذلك من خلال الهجرة الريفية المتنامية، نلتزم بضمان حصول سكان الحضر وسكان الريف على حد سواء على نفس الإمكانيات للوصول إلى غذاء ملائم وآمن وكافٍ وصحي ومغذٍ. ونهيب بزملائنا الوزراء تطوير سياسات فعالة ضد الفقر تركز على النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتوليد الدخل وخلق فرص العمل، مع عدم ترك أحد خلف الركب. ونرحب بالتقرير القادم لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول "تعزيز النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التحضر والتحول الريفي" وبتقرير عام ٢٠٢٣ حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

٤٦. ندرك الدور الهام للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الريفيين وكذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في النظم الغذائية المستدامة. ومع ذلك، يعيش الكثيرون منهم حياة غير آمنة ومستقرة، ويتعين منح احتياجاتهم أولوية أعلى في عملية وضع السياسات الوطنية. بالنظر إلى عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وقرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩/٧٢ المرتبط به، سوف نتعاون مع أصحاب المصلحة لتطوير وتطبيق سياسات وأطر تنظيمية داعمة للزراعة الأسرية. ونقدر الجهود المبذولة من قبل تلك الفئات في البلدان النامية وكذلك التحديات الكبيرة التي تواجههم فيما يتعلق بالإمكانيات المحدودة للوصول إلى أنظمة التمويل، والتكنولوجيات الجديدة، والتدريب والدعم التقني، والضمان الاجتماعي.

٤٧. نلتزم بتعزيز التدابير الرامية إلى الاعتراف بدور المرأة في النظم الزراعية والغذائية وتعزيزه، بما في ذلك دورها في المراكز القيادية وتلك التي يتم فيها صنع القرار، وذلك بهدف تقليص عدم المساواة وعدم الإنصاف السائد في الوقت الحالي. لذا، نرحب بالخطوات التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

٤٨. سنسعى جاهدين إلى تحسين إمكانيات الحصول على الموارد الإنتاجية، كالأرض والمياه والتمويل والبذور والسماد، وخصوصًا بالنسبة للفئات المستضعفة. ونؤكد على الحاجة الضرورية لتعزيز إمكانيات الحصول على الأراضي والحقوق المضمونة لملكية الأراضي وحقوق الميراث المتساوية للسكان الأصليين وأعضاء المجتمعات المحلية ولا سيما النساء منهم. ونقر بأهمية الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

٤٩. إعمالاً للحق في غذاء كافٍ كحق من حقوق الإنسان، نناشد زملائنا الوزراء أن يضمنوا للجميع إمكانية الحصول بشكل موثوق على غذاء آمن وملائم وميسور التكلفة وكافٍ. ونعترف بما قدمته منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها من مساهمات هامة على مدار العشرين عامًا الماضية لدعم البلدان في إعمال الحق في غذاء كافٍ، ونشجع منظمة الأغذية والزراعة على زيادة ما تقدمه من دعم تقني لجهود الدول الأعضاء في مواصلة تعزيز الحق في غذاء كافٍ على المستوى الوطني.

٥٠. نؤكد على الدور الحيوي الذي تضطلع به **لجنة الأمن الغذائي العالمي** بوصفها المنصة الدولية والحكومية الأكثر شمولاً المتاحة لكافة أصحاب المصلحة للعمل من خلالها بشكل المشترك على ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. ونشيد بمخرجات سياسات اللجنة ودورها في تنسيق السياسات العالمية وما تشكله من منصة تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين لإجراء مناقشات موضوعية حول الأمور المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

٥١. نلتزم بتعزيز **مشاركة** أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والأقليات في تطوير السياسات الغذائية. وسنسعى جاهدين إلى ضمان الأخذ بآراء كافة المجموعات وأصحاب المصلحة لدى تنفيذ المسارات الوطنية التي تم تطويرها في إطار عملية قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية كأداة هامة لتحويل النظم الغذائية.

٥٢. نوصي **بمنصات الحوار** الشاملة للمجتمع المدني والأعمال التجارية والسياسة والقطاع الإداري والتعليم والمجال العلمي والتي تتناول النظم الغذائية المستدامة، كمجالس الأغذية، وذلك داخل الإطار المؤسسي القائم بالفعل. ونرحب بدور تلك المنصات في توفير التعليم، وتيسير المعلومات وإمكانيات الحصول على الغذاء ولا سيما للفئات المستضعفة.

٥٣. في الوقت الذي يعاني العالم فيه من آثار عدد غير مسبوق من الأزمات، سوف نبذل الآن وأكثر من أي وقت مضى جهداً بالغاً للتعاون بشكل وثيق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى الالتقاء مجدداً في إطار دورة عام ٢٠٢٥ للمنتدى العالمي للأغذية والزراعة.

## قائمة المشاركين

---

قطر	بولندا	الاتحاد الإفريقي
كازاخستان	تايلند	الاتحاد الأوروبي
كوت ديفوار	تونس	الأرجنتين
كوسوفو	الجبيل الأسود	أرمينيا
لاتفيا	الجمهورية التشيكية	إسبانيا
لكسمبرغ	جنوب أفريقيا	إستونيا
ليتوانيا	جنوب السودان	ألبانيا
مالطة	جورجيا	ألمانيا
المغرب	رواندا	إندونيسيا
المملكة المتحدة	زمبابوي	أوروغواي
منغوليا	سلوفاكيا	أوزبكستان
موريتانيا	السويد	أوغندا
مولدوفا	سويسرا	أوكرانيا
النرويج	سيراليون	أيرلندا
نيجيريا	الصين	إيطاليا
هنغاريا	طاجيكستان	باراغواي
هولندا	عمان	باكستان
اليابان	فرنسا	البرازيل
اليونان	فنلندا	البرتغال
	فيجي	بلغاريا
	قبرص	بوتسوانا